



سند إقرار وتعهد

أنا الموقع أدناه، الجنسية وأحمل
الهوية الوطنية الإماراتية رقم مالك/شريك في طلب مشروع،
فإنني أقر على ما ورد تالياً بشأن شروط وأحكام الانضمام لعضوية مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأتعهد
بالالتزام بها خلال فترة الإعفاء من رسوم الترخيص (خمس سنوات من تاريخ إصدار الترخيص).

الشروط والأحكام (الرخصة التجارية):

- تبدأ فترة إعفاء المشروع من رسوم الترخيص من تاريخ الإصدار ولمدة خمس سنوات فقط، دون النظر إلى أطراف الترخيص (المالك/الشركاء/المدير).
- أن يكون المشروع مملوكاً ومداراً بالكامل من قبل مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أو مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (على أن يكون مقيماً في الدولة). وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ إصدار الترخيص على أن يتم التجديد سنوياً.
- أن يكون موقع المشروع في إمارة دبي وتشمل بعض المناطق الحرة التي قامت بتوقيع اتفاقية تفاهم مع المؤسسة.
- ألا يكون لدى مقدم الطلب أو أي من الشركاء أكثر من خمس رخص فعالة في إمارة دبي، يملكها أو يشارك فيها أو يديرها أو وكيل للخدمات فيها خلال فترة الإعفاء.
- أن يحقق المشروع متطلبات التعريف الرسمي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة خلال فترة الإعفاء.
- في حال إصدار رخصة من قبل مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يحق بيع/تنازل / تغيير جهة الإصدار إلى دائرة التنمية الاقتصادية خلال السنة الأولى من تأسيسها.
- عدم وجود أي نوع من تضارب للمصالح مع جهة العمل الخاص بمقدم الطلب من خلال مزاولة الأنشطة المدرجة في الرخصة التجارية المطلوبة.
- الالتزام بتقديم تقارير الأداء السنوية الخاصة بالمشروع لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل انتهاء الرخصة بثلاثة أشهر على الأقل، وذلك تسهيلاً لإجراءات تجديد الإعفاء في الموعد المحدد.
- في حال تجديد الرخصة من قبل مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإنه لا يمكن بيع/ تنازل / تغيير جهة الإصدار إلى دائرة التنمية الاقتصادية أو غيرها من الجهات إلا قبل انتهاء الرخصة بشهر.

وعليه يحق لمؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلغاء العضوية / الإعفاء من رسوم الترخيص وجميع الامتيازات الممنوحة لي في حال الإخلال بأحد الشروط والأحكام المذكورة أعلاه، وإثباتاً لذلك، فقد وقعت على هذا الإقرار بعد قراءته وفهم كل محتوياته بتاريخ:

- توقيع المقر بما ورد أعلاه:
- اسم جهة العمل والمسمى الوظيفي:
- بيانات التواصل:
 - رقم الهاتف المتحرك:
 - البريد الإلكتروني:

وجب التنويه أن المؤسسة تخلي مسؤوليتها في حال الإخلال بالاشتراطات والأحكام والتي تم الإقرار بها من قبلكم.